

آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين

ياسر فتحي الهنداوي المهدي * راشد سليمان الفهدي ** محمد عبدالحميد لاشين *** عبدالله مبارك الشنفري ***

* كلية التربية _ جامعة عين شمس وجامعة السلطان قابوس

** كلية التربية _ جامعة السلطان قابوس

*** كلية التربية _ جامعة السلطان قابوس

**** كلية التربية _ جامعة السلطان قابوس

آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع

السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر

الباحثين والممارسين

التعليم لماذا؟ والتعليم لمن؟ ومن يصنع القرارات التعليمية؟ إنها السياسة الحكومية في الميدان التعليمي والتي تتمثل في "مجموعة المبادئ والقوانين والقواعد التي تحكم النظم التعليمية وتوجه العمل بالأجهزة التعليمية في المستويات المختلفة عند اتخاذ قراراتها" [1]. كما أن السياسة التعليمية تقدم تصورا لبرنامج العمل الذي يستخدم كمؤشر للقرارات الحالية والمستقبلية في النظام التعليمي من أجل تحسين التعليم وتوجهه نحو المستقبل [2]. ومن ثم فإن جميع عناصر النظام التعليمي مثل الأهداف ووسائل تحقيقها، والمناهج وآلية تطبيقها، ونمط الإدارة وإجراءات عملها ينبغي أن تتسق مع السياسة التعليمية التي يبنها المجتمع.

ومن المتعارف عليه أن السياسة التعليمية هي جزء أو نظام فرعي من نظام السياسة المجتمعية للدولة، باعتبار أن النظام التعليمي من أهم القطاعات المجتمعية التي تؤثر في وتتأثر ببقية النظم المجتمعية الأخرى كالنظام الاقتصادي، والنظام الاجتماعي، والنظام الصحي، ومن ثم فالنظام التعليمي في أي مجتمع تحكمه وتوجهه سياسة منبثقة عن السياسة العامة في الدولة أو المجتمع. وتتناول الأدبيات مصطلح السياسة التعليمية من أبعاد مختلفة ومناظير شتى، ويعرف بلاك مور [3] مصطلح السياسات في حد ذاتها بأنها "الأهداف أو الأغراض أو القرارات لما ينبغي عمله"، وباستقراء التعريفات العديدة المطروحة في الأدبيات للسياسة التعليمية مثل ما ورد في بل وستفنسون [1] وتعريفات مطر [4]، وجمال الدين [5]، وعبد الموجود [6]، وبكر [7]، وأبو كليلة [8] يمكن القول أنه رغم تنوعها في الصياغات إلا أنها جميعا تتفق في المعنى أو تكاد،

المخلص _ هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، والكشف عن واقع صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان ودور البحث التربوي فيها، وصولاً إلى وضع مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان. وتمثلت أداة الدراسة في استطلاع رأي الخبراء من الباحثين والممارسين في مجموعة من الإجراءات المقترحة التي أعدها الباحثون في ضوء مراجعة الأدبيات، وتكونت العينة من (33) من الباحثين و(30) من الممارسين الخبراء بوزارة التربية والتعليم، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها أنه لا توجد سياسة تعليمية مكتوبة في السلطنة، وإنما مجرد مجموعة من المبادئ المتناثرة في الوثائق الرسمية، كما لا توجد مراكز بحثية تربوية متخصصة تابعة للوزارة، وإنما يتولى مسؤولية البحث المكتب الفني للدراسات والتطوير والمديرية العامة لتنمية الموارد البشرية، وأن الممارسين في الحقل التربوي يعانون من عدم وصول نتائج الدراسات والبحوث إليهم، كما أن الحقل التربوي قليلاً جداً ما يستفيد من نتائج البحوث التربوية، وقد تم تفسير النتائج وتقديم مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في عملية صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.

الكلمات المفتاحية: البحث التربوي، السياسة التعليمية، الإدارة التربوية.

1. المقدمة

يعتبر النظام التعليمي جزءاً حيوياً من النظام المجتمعي لأي أمة من الأمم، ولعل العلاقة الجدلية القائمة حول مدى تأثير وتأثر كل منهما بالآخر تؤكد حيوية دور النظام التعليمي وتأثيره على المجتمع، ولا تتعارض مع كون السياسة التعليمية جزءاً من السياسة العامة للمجتمع. فالسياسة التعليمية تنبثق من قلب الفلسفة التربوية في أي مجتمع، وتحدد إجابات لأسئلة مثل:

بعض التصورات للحلول البديلة.

• المرحلة الثالثة: ظهور البدائل Emergence of Alternatives وهي مرحلة ظهور البدائل وفي هذه المرحلة يبدأ وضع الحلول المختلفة للمشكلة، وهو ما تنهض به الأطراف صاحبة المصلحة، والمؤسسات العامة، والإداريون الذين تقع المشكلة في نطاق اختصاصهم.

• المرحلة الرابعة: مرحلة المناقشة Discussion and Debate وفيها تخضع بدائل السياسة المقترحة لنقاش داخل الحكومة وتشمل أيضا الأطراف المعنية والمهتمة بالأحزاب وجماعات المصالح والإعلام، ومحاولة الوصول إلى اتفاق عام داخل الحكومة وخارجها.

• المرحلة الخامسة: مرحلة التشريع Legitimizing by Legislation حيث يتم اختيار أحد الحلول المفروضة، والقرار هنا لمجموعة من صانعي السياسة ذوي النفوذ، ثم تعرض السياسة المختارة على الهيئات التشريعية لإقرارها لتأخذ قوة القانون وفي حالة الفشل في إقرار هذه السياسة يعود الأمر إلى المرحلة الثالثة لإعادة النظر.

• المرحلة السادسة: تنفيذ السياسة Implementation وهنا تتم صياغة السياسة وتأخذ حيز التنفيذ، ويتطلب تنفيذ السياسة توافر الاعتماد المطلوبة، وتطبيق أساليب الثواب والعقاب على القائمين على التنفيذ.

• المرحلة السابعة: التغذية العكسية، وهي آخر حلقة في عملية صنع السياسة وعن طريقها يحدد صناع السياسة أوجه القوة والضعف وما يترتب عليها من آثار متوقعة وغير متوقعة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن إيضاح أن صناعة السياسة التعليمية عملية علمية - أو ينبغي أن تكون كذلك - حيث أنها تمر بخطوات تتسق مع خطوات المنهج العلمي في البحث والتفكير لاسيما وأنها في النهاية عملية تؤدي إلى صنع قرارات إصلاحية أو تطويرية تتعلق ببعض أو كل عناصر النظام التعليمي، كما أنها عملية جماعية ديمقراطية - أو من المفترض أن تكون كذلك - حيث تشارك فيها أطراف عديدة في المجتمع

حيث يجمعها جميعا قاسما مشتركا يمكن من خلاله القول بأن السياسة التعليمية هي الخطوط العريضة والمبادئ والقوانين التي توجه مسار النظام التعليمي وتحكم حركته، والتي يتم الاسترشاد بها خلال عملية صنع القرارات التعليمية لإصلاح أوضاع التعليم أو تطويرها في المجتمع.

والواقع أن السياسة التعليمية لا توجد من فراغ، وإنما تصاغ مبادئها وتوجهاتها في إطار حركة تفاعلية بين التعليم والمجتمع، والثقافة العالمية والمحلية؛ إذ لا يمكن أن تترك مسؤولية تطوير الموارد البشرية وإعداد الأجيال وبناء البشر للصدفة العفوية، لذلك تتم عملية صنع سياسة التعليم من خلال تفاعلات عميقة ومنتوعة بين القوى الرسمية الصانعة للسياسة والمؤثرة فيها والقوى غير الرسمية من المستفيدين والمهتمين بالسياسة التعليمية والتي تؤثر فيها وتتأثر بها من خلال أطر وتفاعلات غير رسمية [9]، وبالتالي فإن عملية صنع السياسة التعليمية هي عبارة عن تصميم أو بناء يمر بعدة مراحل تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهي باللوائح والقوانين، أو بمعنى آخر هي عملية تتضمن عدة خطوات تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بوضع التشريعات والقوانين المنظمة للعمل مروراً بعمليات نقاش وبحث وجمع المعلومات وتشارك فيها جهات رسمية وغير رسمية [1,8,10].

ويمكن تفصيل أبرز خطوات أو مراحل صنع السياسة التعليمية على النحو التالي [1,11,30]:

• المرحلة الأولى: تحديد المشكلة، ويطلق عليها مرحلة المبادرة Initiation of Process وتبدأ من الشعور بعدم الرضا عن السياسة الحالية أو الوضع الراهن واتفاق الآراء حول هذا الشعور وعلم الحكومة بالمشكلة إما عن طريق أحد صانعي السياسة في البرلمان أو الجهاز التنفيذي أو الإدارات الحكومية ثم تبدأ الجهة المسؤولة الرسمية في دراسة الموقف والأسباب التي أدت إليه.

• المرحلة الثانية: مرحلة جمع الحقائق وبلورة الآراء Opinion formulation حيث يتم التشاور مع الأطراف المعنية وهي مرحلة يتم فيها جمع الآراء حول نقاط محددة وربما توضع هنا

ملتزمون أمام القوى السياسية [4].

ويرى كوهن [14] أنه لا مفر من البُعد السياسي للبحث التربوي سواء في المعنى السياسي الشامل الكلي Macro أو المعنى السياسي الجزئي Micro حيث يظهر ارتباط السياسة الكلية الشاملة بالبحث متمثلاً في إجراءات تمويل البحث والمنح المقدمة لتنفيذ البحث التربوي لإحدى المشكلات التي تهم صانعي السياسة على المستوى المجتمعي، وتوجيه القرارات السياسية، وتحسين الجودة في مجالات الاهتمام المحددة من قبل صانعي السياسات وتسهيل تنفيذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة، وتقييم الآثار المترتبة على تنفيذ السياسة، وفي هذا الموقف يمكن أن يتحول الموقف من حق الباحث في اختيار موضوع البحث إلى حق الجهة المانحة في تحديد بؤرة تركيز البحث، كما قد تثار قضية من له الحق في استقبال وإتاحة النتائج وكيف سيتم تقرير نتائج البحث واستخدام هذه النتائج، وهنا أيضاً تظهر قضية أساسية هي من الذي يملك ويسيطر على البيانات، ومن الذي يتحكم في ظهور نتائج البحث والإعلان عنها، خاصة عندما تكون التقارير غير مواتية، مما قد يقتضي حجب النتائج لبعض الوقت، أو قمعها بشكل انتقائي، وفي مثل هذا الموقف يمكن أن يصبح البحث التربوي في خدمة الأغراض التربوية الأوسع، أي في خدمة سياسات السلطة التعليمية في المجتمع أوفي الواقع لتحقيق أهداف الحكومة. ويتضح من ذلك أن العلاقة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية في المجتمع علاقة معقدة ومتشابكة بتعدد وتشابك الواقع الاجتماعي ذاته.

وعلى صعيد آخر يقدم البحث التربوي أنماطاً مختلفة من المعرفة، وهذا يغذي - بمهارة وبشكل غير مباشر - عملية صنع القرارات السياسية، ويوفر على سبيل المثال مدخلات وتوجيهات عامة ويريح علمي وتوجيه الأفكار وتعميم الاستبصارات الجديدة، حيث يلعب البحث الأساسي والتطبيقي أدواراً هامة في هذه العملية. وتعتمد درجة التأثير الذي تمارسه البحوث التربوية على النشر الدقيق؛ فالبيانات القليلة جداً يتم تجاهلها، والبيانات

حكومية وغير حكومية، إذ أن قضية التعليم هي في الأساس قضية شعبية وهم مجتمعي، ومن ثم ينبغي أن تستند دوماً إلى أساس علمي ودراسات وبحوث تربوية رصينة.

ونظراً لأهمية السياسة التعليمية وما تلعبه من دور حاسم عند اتخاذ القرارات التربوية وتوجيه الأنشطة التعليمية على مستوى المجتمع، فإن "عملية صنع السياسة ينبغي أن تكون عملية علمية مستقاة من نتائج البحوث المتصلة بالموضوع" [12]، وهذا ما فطنت له مبكراً الدول المتقدمة؛ فالبحث التربوي فيها يعتبر "القوة المحركة وراء القرار التربوي، وبالتالي تظهر أهميته في اتخاذ القرار التربوي، ورسم السياسة التعليمية، من خلال ما يقدمه من معلومات وبدائل وحلول للمشكلات المدروسة" [13].

ومن الممكن تصور أن للبحث التربوي بشقيه الأساسي والتطبيقي دور كبير في صنع السياسة التعليمية واتخاذ القرارات التربوية، فمن المفترض أن يستخدم صانعو السياسة كل ما يقدمه البحث من نتائج أو ما يستطيع أن يقدمه، ولكن في كثير من الأحيان يواجه اللوم لصانعي السياسة لأنهم لا يستخدمون ما يقدمه لهم الباحثون، أو يوجه اللوم إلى الباحثين لأنهم يقدمون نتائج غير متصلة بالموضوع أو يبحثون في أشياء أخرى لا تهم صانعي السياسة.

ويتضح من ذلك أن العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية علاقة جدلية تبادلية معقدة للغاية، وربما يرجع ذلك إلى وجود توتر أو تناقض كبير بين الباحثين وصانعي السياسات، فكل الطرفين لديه اهتمامات وتصورات مختلفة، بل ومتضاربة في كثير من الأحيان، كذلك لكلا الطرفين مصالح وجدول أعمال متباينة، وجمهور ومصطلحات ونطاقات زمنية مختلفة [14]. وبالرغم من هذا التناقض فإن كلا الطرفين في حاجة للأخر، فالباحثون قد يحتاجون إلى صانعي السياسة لتمويل بحوثهم أحياناً، ولكي ترى بحوثهم الواقع أحياناً أخرى، وعلى الجانب الآخر يحتاج صانعو السياسات إلى الباحثين لجعل سياساتهم منطقية وشرعية ولتدعيمها إلى جانب أنهم

ستواجه صانع القرار أو راسم السياسة.

- يمكن للبحث التربوي أن يسهم بما يقدمه في الوقت المناسب من نتائج في تحديد القرار الصحيح أثناء عملية صنع السياسة.

- يمكن أن يحقق البحث التربوي أكبر قدر من الاستفادة لو أن الباحثين التربويين استطاعوا أن يكتبوا بحوثهم بلغة مبسطة يمكن لغير المتخصصين أن يستفيدوا منها خاصة وأن صانعو السياسة كثيرا ما يكونون من غير المتخصصين في البحوث التربوية وأحيانا غير مرتبطين بها.

- يساعد البحث التربوي من خلال ما يقدمه من مفاهيم واسعة ونماذج أساسية ونظريات معرفية- صانعو السياسة في تحديد المشكلات الحقيقية وتمييزها عن المشكلات المزيفة أو المصطنعة ويزيده قدرة على صياغة المشكلة ومن ثم إمكانية حلها بسهولة.

- تساعد البحوث التربوية في إثارة أسئلة جديدة، والكشف عن إمكانيات جديدة لإعادة النظر إلى الأسئلة من زاوية جديدة تساعد على زيادة الوضوح أمام صانع السياسة.

وتأسيسا على ما سبق يمكن إيضاح أن للبحث التربوي تأثيرا على صنع السياسة التعليمية، وهذا التأثير ناتج عن تصور أن البحث العلمي التربوي يكشف عن الحقائق التي تنتقل بدورها إلى المستخدمين وصناع السياسة.

وفي سلطنة عمان هناك جهود ملحوظة في العناية بالبحث التربوي من خلال الحرص على تضافر ومشاركة جهود أطراف عديدة في هذه العملية المهمة بشكل أو بآخر لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته، حيث ظهر الاهتمام بالبحث مبكرا وذلك من قبل وزارة التربية والتعليم، حيث أنشئت الوزارة عام 1975 دائرة للبحث والتطوير، وتغير مسمى هذه الدائرة في العام 1997 ليصبح المكتب الفني للتخطيط والدراسات، ثم تغير في العام 1999 إلى المكتب الفني للدراسات والتطوير، ومن مهام هذا المكتب القيام بالدراسات والبحوث التي تتناول المشكلات التربوية، وكذلك الاستفادة من نتائج البحوث والدراسات وإبصالها للممارسين في الحقل التربوي [16]. كما اهتمت وزارة التعليم

الزائدة عن الحد تترك صناعات القرار، ومن هنا يجب على الباحثين مراعاة سهولة استخدام نتائج وبيانات بحثهم من قبل واضعي السياسات والحد من المصطلحات المعقدة، وتوفير ملخصات، وتحسين الروابط بين ثقافات الطرفين أي الباحثين وواضعي السياسات وكذلك المجتمع التعليمي. كما يجب على الباحثين غرس سبل التأثير على صنع السياسة، خاصة عندما يميل واضعي السياسات إلى تجاهل نتائج البحوث [14].

وقد تطرق عديد من الباحثين إلى نماذج عديدة في استخدام المعرفة في مجال صنع السياسة والقرارات التعليمية ومن هذه النماذج: نموذج حل المشكلات، ونموذج البحث والتطوير، ونموذج التفاعل الاجتماعي، وهذه النماذج الثلاثة قائمة على أن عملية صنع القرار ورسم السياسة هي في الأساس عملية عقلية رشيدة تركز على دعامتين أساسيتين هما: الاستدلال العقلاني والذي يعني صنع القرار بمقتضى العقل، والدعامة الثانية هي القيم وتتعلق بما ينبغي عمله وكيف ينبغي عمله، وحيث يكون للمعلومات والمعرفة البحثية أهمية كبيرة في ترشيد مسار عملية صنع السياسة والقرارات التعليمية وهنا تقوم البحوث التربوية بإشباع حاجتين أساسيتين [15].

- الأولى: توثيق الصلة بالموضوعات المطروحة من جهة واختيار الوقت المناسب وتحديد وقت صنع القرار ومدى ملاءمته وتلائمه مع الظروف التي تصنع فيها السياسة، وهذا يتطلب قدر كبير من المعرفة العلمية.

- والثانية: تقليل درجة المخاطرة الناتجة عن القرارات الارتجالية، وهنا يكون لتوافر المعلومات البحثية الناتجة عن بحوث علمية منهجية دور كبير في عملية صنع القرارات ورسم السياسة التعليمية.

وفي ضوء تلك الحاجات فإن البحوث التربوية يمكنها أن تقوم بهذا الدور من خلال العديد من المساهمات الضرورية بالنسبة لصناع السياسة والقرارات التعليمية ومن أهم هذه المساهمات ما يلي [15]:

- يمكن للبحث التربوي أن يكشف عن الأسئلة الهامة التي

دون النوع والكيف، وأن السياسات التربوية في السلطنة هي سياسات موجهة من الدولة ممثلة في وزارة التربية والتعليم، وقد تأثرت بالعوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدينية للمجتمع العماني، بينما هدفت دراسة الناعبي [22] إلى الكشف عن درجة إطلاع المشاركين على البحث التربوي، ودرجة تأثير بعض مصادر المعلومات في ممارساتهم الإدارية، ودرجة توظيف وإدراك أهمية توظيف البحث التربوي، واستخدمت الدراسة استبيان تم توزيعه على (319) فرداً منهم (18) مدير عام و(301) مدير مدرسة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: ضعف إطلاع المشاركين على مصادر البحث التربوي المحددة في أداة الدراسة، وأن توظيف المشاركين للبحث التربوي في ممارساتهم الإدارية بدرجة متوسطة. كما أن إدراكهم لأهمية توظيف البحث التربوي جاء بدرجة كبيرة. وأجرت عيسان وآخرون [23] دراسة لتحديد أولويات البحث التربوي في سلطنة عمان واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بالاعتماد على استبيان لتقدير آراء المشاركين من عينة الدراسة التي تكونت من (105) من الجهات الحكومية والخاصة المعنية بالشأن التربوي مثل المدارس والمعاهد والوزارات وبعض الكليات الجامعية والتقنية، ومن أهم النتائج أن المشاركين يثمنون عالياً دور البحث التربوي ولكن قلة منهم تترجم ذلك الإيمان إلى ممارسة، وأن هناك إطلاع متواضع للمشاركين على البحث التربوي وصلة ضعيفة مع المؤسسات البحثية، وتقديراً متدنياً لصلة البحوث التي يجريها باحثون من خارج مؤسساتهم باهتمامات المؤسسات التي تجرى فيها البحوث. كما أجرى العلوي [24] دراسة حول إسهام البحث التربوي في تطوير الإدارة التربوية بسلطنة عمان، وتوصلت إلى أن البحث التربوي يسهم بدرجة كبيرة في تطوير الإدارة التربوية في سلطنة عمان، وأن هناك بعض المعوقات التي تحد من الاستفادة من نتائج البحوث مثل قلة المخصصات المالية المعتمدة لتنفيذ نتائج البحوث والاستفادة منها، بينما هدفت دراسة الفارسي [25] إلى إلقاء الضوء على واقع السياسة التعليمية والجهات المسؤولة عن صنعها في سلطنة عمان،

العالي بالبحث العلمي وذلك من خلال وجود دائرة للدراسات والبحوث تهدف إلى إعداد الدراسات والبحوث والتقارير التي تحتاجها الوزارة وكذلك البحوث التي تهدف إلى تبسيط إجراءات العمل ورفع كفاءة الأداء، كما تهدف الدائرة إلى تبادل الدراسات مع الجهات الخارجية. كما يظهر اهتمام الوزارة بالبحث العلمي في اعتمادها لعدد من برامج الماجستير في الجامعات الخاصة مثل جامعة صحار ونزوى ووظفار [17] وفي العام 2005 صدر المرسوم السلطاني رقم (2005/45) بإنشاء مجلس البحث العلمي الذي حدد مهامه في وضع استراتيجية علمية وخطة وطنية متكاملة للبحث العلمي، وكذلك دعم نشر المؤلفات العلمية القيمة [18].

وعلى مستوى جامعة السلطان قابوس وبالرغم من تنوع اهتماماتها البحثية المتنوعة والمختلفة ونظراً لارتباط مخرجاتها بوزارة التربية والتعليم فإن كلية التربية بجامعة السلطان قابوس توجد بها عشرة برامج للماجستير: في المناهج، والإدارة التربوية، وعلم النفس، والتربية الرياضية، والتربية الإسلامية، كما تم اعتماد برنامج للدكتوراه في تدريس اللغة الانجليزية بالارتباط مع جامعة ليدز، والجدير بالذكر أن بعض البرامج بالكلية بدأ في العام 1992 ومن جانب آخر يصدر عن الكلية مجلة علمية محكمة منذ العام 1996 [19]، كما يوجد مكتب نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي من أهدافه إجراء البحوث والدراسات الأساسية والتطبيقية لخدمة المجتمع، والربط بين البحوث وخطط التنمية للمجتمع العماني، وإعداد الباحثين والخبراء والعلماء العمانيين في مختلف فروع العلم [20].

وقد اهتم عدد غير قليل من الباحثين العُمانيين بدراسة موضوعات ذات علاقة بالسياسة التعليمية والبحث التربوي في السلطنة ومن أبرز هذه الدراسات دراسة اليافعي [21] وهدفت إلى معرفة مدى تطور السياسات التربوية في التعليم العام في سلطنة عمان ما بين 1970-2001 والتي توصلت لمجموعة من النتائج من أبرزها: اهتمام السياسة التعليمية في السلطنة خلال الفترة المذكورة بالتوسع في نشر التعليم والتركيز على الكم

تحول دون الاستفادة من البحوث التربوية في الحقل التربوي بسلطنة عمان، أما دراسة العلوي [24] فقد أشارت إلى وجود معوقات تحد من الاستفادة من نتائج البحث التربوي في تطوير الإدارة التربوية بسلطنة عمان، وأخيرا توصلت دراسة الشنفرى [26] إلى عدم توافر مهارات توظيف البحوث التربوية في الممارسات الإدارية لدى مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم في السلطنة.

أ. أسئلة الدراسة

وتأسيسا على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في السؤال الرئيس التالي:

كيف يمكن تفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين؟
ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة التالية:

1. ما واقع دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من منظور الوثائق والدراسات ذات العلاقة؟
2. ما وجهة نظر الباحثين والممارسين في تفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان؟
3. هل توجد فروق دالة إحصائية بين الباحثين والممارسين في تفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان؟
4. ما الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين؟

ب. حدود الدراسة

تتناول الدراسة تفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من حيث المحاور التالية:
أ- تحليل العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية نظريا.

ب- واقع صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان ودور البحث التربوي فيها من منظور الدراسات والوثائق الرسمية.

ج- آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة

والاستفادة من خبرات جمهورية مصر العربية وماليزيا وانجلترا، للخروج بتصور مقترح لتطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أبرزها: أنه لا توجد سياسة تعليمية مكتوبة في سلطنة عمان وإنما هي سياسات ضمنية، وأنه لا يوجد مراكز بحوث تربوية متخصصة، وندرة المشاركة الشعبية والمجتمعية في صنع السياسة التعليمية، وأخيرا هدفت دراسة الشنفرى [26] إلى تحديد مهارات توظيف البحوث التربوية في الممارسات الإدارية ودرجة توافرها لدى مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم في سلطنة عمان، وخلصت إلى عدم توافر مهارات توظيف البحوث التربوية في الممارسات الإدارية، وعدم توافر مهارة الحصول على البحوث التربوية، ومهارة فهم البحوث التربوية ونقدها. وتتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في معالجة إحدى متغيرات الدراسة فمثلا تتشابه مع دراسات العلوي، [24] والشنفرى، [26] في تناول قضية البحث التربوي، وتتشابه مع دراسات اليافعي، [21] والفارسي، [25] في تناول موضوع السياسات التعليمية بالسلطنة، إلا ان الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة في تركيزها على العلاقة بين المتغيرين تحديدا أي العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان، ومن ثم تستفيد الدراسة من الدراسات السابقة في تحديد المشكلة وتنتقل من نتائجها في محاولة البناء عليها وإضافة منظور جديد لمعالجة المشكلة.

2. مشكلة الدراسة

رغم الجهود المبذولة من وزارة التربية والتعليم في تطوير عملية صنع السياسة التعليمية إلا أن هناك دلائل عديدة تؤكد ضعف الارتباط بين السياسة التعليمية ونتائج البحوث التربوية ومن أهم هذه الدلائل ما توصلت له بعض الدراسات السابقة مثل دراسة عيسان وآخرون [23] التي أشارت إلى وجود فجوة بين ممارسات البحث التربوي وصناع القرار، كما أشارت دراسة الناعبي [22] إلى ضعف في توظيف البحوث التربوية في الممارسات الإدارية في المؤسسات التربوية، ووجود معوقات

4. الطريقة والإجراءات

أ. منهجية الدراسة

تجمع منهجية الدراسة الحالية بين التحليل الكيفي في دراسة واقع دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من منظور الوثائق والدراسات ذات العلاقة، والتحليل الكمي لتقدير درجة موافقة الباحثين والممارسين على الإجراءات المقترحة ودلالة الفروق بينهم فيما يتعلق بذلك.

القسم الثاني: دراسة تحليلية لواقع دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من منظور الوثائق والدراسات ذات العلاقة.

يحاول هذا القسم الإجابة عن السؤال الأول للدراسة والذي نصه: ما واقع دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان من منظور الوثائق والدراسات؟ وذلك من خلال المراجعة التحليلية للوثائق والدراسات العمانية ذات العلاقة على النحو التالي:

تنبثق فلسفة التعليم في سلطنة عمان من اتجاهات المجتمع العماني وخصائصه وسماته، وتدور فلسفة التربية في السلطنة حول مبادئ أساسية من أبرزها: تحقيق النمو المتكامل للفرد وتنشئته تنشئة متكاملة فكريا وجسميا وروحيا وانفعالية، والمحافظة على الهوية العمانية، والانتماء الخليجي والعربي، وتحديث المجتمع والتعامل مع تكنولوجيا العصر في عالم يتميز بالانفجار المعرفي، والتحرر الاجتماعي والدعوة إلى العدل والمساواة ونبذ العصبية والقبلية والتطرف وتنمية روح التعاون والعمل الصالح. ومنذ بداية النهضة العمانية في العصر الحديث عام 1970 اهتمت الحكومة بنشر التعليم في كل بقعة من أرض السلطنة، مدعومة بتوجيهات سلطان البلاد الذي دعا إلى نشر التعليم بأقصى سرعة حتى يصل إلى كل العُمانيين أينما كانوا.

ويمكن تمييز تطور التعليم في السلطنة منذ العام 1970 في مراحل متعاقبة تتضمن المرحلة الأولى (1970-1975) والتي تم التركيز فيها على نشر التعليم بصرف النظر عن نوعية

التعليمية بسلطنة عمان من منظور عينة الدراسة الميدانية.

ويقتصر البحث على استطلاع آراء عينة من الباحثين الأكاديميين ببعض الكليات، وعينة من الممارسين في وزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية التابعة لها خلال العام الدراسي 2013-2014.

ج. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى تحليل العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية، والكشف عن واقع صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان ودور البحث التربوي فيها، وصولاً إلى وضع آليات مقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.

د. أهمية الدراسة

للدراسة الحالية أهمية نظرية وتطبيقية، فمن الناحية النظرية: تُجمل الدراسة الأسس النظرية للعلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية في ضوء الأدبيات المعاصرة، ومن الناحية التطبيقية: تقدم الدراسة مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان، ويتوقع أن يستفيد منها المخططون الباحثون وصناع السياسة التعليمية بوزارة التربية والتعليم بالسلطنة.

هـ. مصطلحات الدراسة

1- البحث التربوي Educational Research يقصد به إجرائياً في هذه الدراسة "جميع الدراسات في مجالات التربية المختلفة سواء تلك التي يجريها أعضاء هيئة التدريس أو تلك التي يقوم بها طلاب الدراسات العليا من رسائل الماجستير والدكتوراة في المجالات التربوية بمؤسسات التعليم العالي المختلفة".

2. صنع السياسة التعليمية Educational Policy Making

يقصد بها إجرائياً في هذه الدراسة عملية صنع قرارات إصلاحية أو تطويرية تتعلق ببعض أوكل عناصر النظام التعليمي في المجتمع.

التدريس، ومنذ ذلك الوقت تطورت البرامج حتى وصلت إلى عشرة، كان آخرها برنامجي العلوم الإسلامية والتربية الرياضية. كما يوجد بالكلية لجنة للبحث العلمي تعمل على تنشيط البحث بين أعضاء هيئة التدريس وخاصة البحوث الممولة سواء تمويلاً داخلياً؛ أي من الجامعة أو البحث الإستراتيجية الممولة من مكرمة جلاله السلطان، أو البحوث المقدمة لمجلس البحث العلمي أو جهات أخرى محلية أو خارجية تتعاون معها الكلية. إضافة إلى ذلك ففي الكلية مجلة تعنى بنشر البحوث في مجال التربية بدأت في نشر الأبحاث منذ العام 1996 [27].

• وزارة التربية والتعليم:

يمثل المكتب الفني للدراسات والتطوير الجهة الرئيسية التي تعنى بالبحث التربوي في الوزارة، حيث يتولى القيام بالدراسات والبحوث التي تتناول القضايا التربوية في الميدان. كما يقوم بنشر نتائج البحوث في مطبوعات الوزارة كرسالة التربية، ونشرة التطوير التربوي وغيرها، حيث توزع هذه النشرات على المديرات والمدارس في كافة المحافظات بالسلطنة [16].

• وزارة التعليم العالي:

يوجد بوزارة التعليم العالي دائرة للدراسات والبحوث؛ تقوم بإعداد الدراسات والبحوث التي تساعد الوزارة في تطوير عملها وتبسيط الإجراءات. كما أن الكليات والجامعات الخاصة التي تشرف عليها الوزارة تسهم بدرجة كبيرة في تنشيط البحث التربوي. حيث يوجد في كل من جامعة نزوي وصحار وظفار برامج للدراسات العليا في تخصصات التربية، كالإدارة التربوية والمناهج وطرق التدريس وعلم النفس [28].

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أنه رغم تنوع جهات البحث التربوي في السلطنة إلا أنه لا يوجد مركز متخصص في البحوث التربوية على مستوى السلطنة، وأن الجهد الأساسي في البحوث التربوية الأكاديمية يتمثل فيما يجريه أعضاء هيئة التدريس بكلية التربية جامعة السلطان قابوس.

2- مؤسسات وآليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان:

يمكن تحديد الجهات المنوط بها صنع السياسة التعليمية في

المبنى المدرسي أو المنهاج أو مؤهلات الهيئات التدريسية والإدارية، وفي المرحلة الثانية (1976-1980) تم تشكيل مجلس التربية والتعليم والتدريب المهني عام 1977، وزيادة مراكز التدريب المهني والفني، والتوجه نحو إعداد معلم المرحلة الابتدائية، وفي المرحلة الثالثة (1981-1985) تم التوجه فيها نحو تحقيق التوازن بين الكم والنوع في التعليم، وكذلك الاهتمام بالتعليم اللانظامي، وفي المرحلة الرابعة (1986-1990) بدأ ظهور التعليم العالي وانتشاره في السلطنة ثم المرحلة الخامسة (1991-1995) وفيها تم إيصال التعليم للمناطق المحرومة، ومحاولات ربط التعليم بسوق العمل، أما مرحلة الرؤية المستقبلية 1996-2020 فقد اهتمت بالتركيز على تطوير التعليم الأساسي، وتطوير مفهوم التعليم إلى استخدام التفكير العلمي في الحياة والتفاعل مع التكنولوجيا الحديثة، والاهتمام بالتعليم العالي الخاص وظهور الجامعات الخاصة، ووضع إستراتيجية وطنية للتعليم.

1- البحث التربوي ومؤسساته في سلطنة عمان

رغم أنه لا توجد مؤسسة مستقلة تعنى بالبحث التربوي في السلطنة سوى مجلس البحث العلمي الذي ينصب اهتمامه في تنظيم ودعم البحوث المقدمة من الباحثين من مختلف الجهات في السلطنة، إلا أن هناك العديد من المؤسسات التي تهتم بالبحث العلمي بما فيها البحوث التربوية، وتتصدر جامعة السلطان قابوس هذه المؤسسات، بالإضافة إلى وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي. وفيما يلي إيجاز لأنشطة هذه المؤسسات في مجال البحث التربوي:

• جامعة السلطان قابوس:

تعد جامعة السلطان قابوس أهم مؤسسة بحثية في السلطنة، حيث تضم تسعة مراكز بحثية تمثل مختلف الكليات العلمية والإنسانية وتتبع هذه المراكز نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي. وتمثل كلية التربية بالجامعة الجهة الرئيسية للبحث التربوي، حيث تقدم درجة الماجستير منذ العام 1992 حين بدأت بثلاثة برامج في المناهج وطرق

سلطنة عمان فيما يلي:

- رئيس الدولة (جلالة السلطان)، ويتمثل دور جلالته السلطان في إصدار المراسيم السلطانية مثل المرسوم السلطاني رقم (88/93) باعتماد الهيكل التنظيمي الجديد لوزارة التربية والتعليم والشباب، والذي تضمن تغيير في مسميات بعض إدارات التعليم إلى مديريات. كما صدر مرسوم سلطاني رقم (2008/37) بتحديد اختصاصات وزارة التربية والتعليم واعتماد هيكلها التنظيمي. ومن الأدوار لجلالة السلطان ما يصدره من توجيهات وأوامر لتطوير التعليم في مختلف المناسبات سواء في الخطب الرسمية أوفي اللقاءات التي تصاحب جولاته الدورية [25].
 - مجلس الوزراء ويقوم بمناقشة اقتراحات الوزارة واتخاذ التوصيات والقرارات اللازمة كما حدث بالنسبة لمشروع التعليم الأساسي. ومن ضمن الأدوار البارزة لمجلس الوزراء ما أوصى به في ضوء مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020 في مجال التعليم من تحديث المناهج لتواكب التطور التكنولوجي، وتطوير الأساليب التدريسية، وعمل صيغة مناسبة للتعليم الثانوي [29].
 - مجلس الدولة ومن أبرز المشروعات التي ناقشها مجلس الدولة قانون تنظيم البعثات الصادر في العام 2001، ومناقشة واقع التعليم التقني الحكومي.
 - مجلس الشورى ويقوم مجلس الشورى بمناقشة مقترحات وزارة التربية الرامية لتطوير منظومة التعليم تمهيدا لرفعها لمجلس الوزراء، ومن أهم مساهمات المجلس مراجعته للنظام المقترح للتعليم الأساسي والتعليم ما بعد الأساسي، كما أن للمجلس عدة لجان وفقا للمجال منها لجنة التربية والتعليم والثقافة التي تتولى مناقشة أوضاع التعليم في السلطنة.
 - وزارة التربية والتعليم وهي الجهة التي تتولى تنفيذ السياسة العامة للتعليم في السلطنة ووضعها على أرض الواقع، وتقع على مسؤوليتها نشر التعليم واقتراح النظم والقوانين والسياسات المنظمة له في السلطنة.
- أما عن آليات صنع السياسة التعليمية في السلطنة فيمكن
- تحديدها في الآليات التالية:
- تكليف بيوت خبرة عالمية، ومن أمثلة ذلك تكليف بيت خبرة كندي لوضع مشروع التعليم الأساسي بعد مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني 2020 الذي عقد في العام 1996. وكذلك مؤسسة كند كوم الدولية التي قامت بإجراء دراسة شاملة لتقويم الحلقة الأولى لنظام التعليم الأساسي. كما تم تكليف مجموعة هاي لإعداد دليل تنظيم الموارد البشرية لمجلس البحث العلمي.
 - المؤتمرات والندوات التربوية، وتعد من أكثر الآليات توظيفا لصنع السياسة التعليمية في السلطنة، حيث لا يكاد يخلو أي تطوير لأي جزئية من النظام التعليمي من عقد مؤتمر دوليا كان أو محليا، ومن أمثلة هذه المؤتمرات المؤتمر الدولي لتطوير التعليم ما بعد الأساسي عام 2002، الندوة الوطنية لتطوير التعليم ما بعد الأساسي عام 2002، الندوة الإقليمية لتطوير التعليم ما بعد الأساسي في الدول العربية 2005، ندوة الإشراف التربوي 2010، مؤتمر التربية من أجل التنمية المستدامة 2011.
 - البحوث والدراسات، ومن أهم الجهات في هذا المجال المكتب الفني للدراسات والتطوير، والمديرية العامة لتنمية الموارد البشرية اللتان تتوليان إعداد البحوث والدراسات والإشراف عليها.
 - اللقاءات التربوية بين صناع القرار والميدان ومن أمثلتها ملتقيات المعلمين السنوية.
 - التقارير التربوية الوطنية والصادرة عن المنظمات الدولية. ويتضح من العرض السابق أنه لا توجد سياسة تعليمية مكتوبة بصورة متكاملة يمكن للقارئ أو الباحث الرجوع إليها. وقد أكد الفارسي [25] على ذلك، حيث ذكر أن السياسة التعليمية في السلطنة متناثرة في الوثائق والإصدارات التي تتضمن المراسيم السلطانية والقوانين الوزارية واللوائح التربوية التي تحدد العمل في الوزارة والمديريات التابعة لها، كما يتضح أنه لا توجد مراكز بحثية تابعة للوزارة بها متخصصون تهتم بالدراسات العلمية، وإنما يتولى مسؤولية البحث المكتب الفني للدراسات والتطوير

إلا أن الحقل التربوي قليلا جدا ما يستفيد من نتائج هذه البحوث، فالبحوث التربوية تسير في واد والممارسات الفعلية في الحقل التربوي تسير في واد آخر [26].

وبناء على المؤشرات السابقة يمكن الحكم بضعف العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان، وأن مرد ذلك يرجع إلى طرفي العلاقة أي قصور مؤسسات البحث التربوي والباحثون التربويين في تناول القضايا البحثية المهمة للواقع وتحري الدقة والواقعية في معالجتها، وعلى الجانب الآخر قصور مؤسسات وآليات صنع السياسة التعليمية في السلطنة عن الاستفادة من البحوث التربوية ودعمها وتطويرها لخدمة التطبيق العلمي الواقعي.

القسم الثالث: دراسة ميدانية لاستطلاع رأي الباحثين والممارسين في الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.

ويحاول هذا القسم الإجابة عن السؤالين الثاني والثالث من أسئلة الدراسة وهي:

1. ما وجهة نظر الباحثين والممارسين في تفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان؟
2. هل توجد فروق دالة إحصائية بين الباحثين والممارسين في تفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان؟

وقد تضمنت الدراسة الميدانية العناصر التالية:

ب. مجتمع الدراسة

1. مجتمع الدراسة الميدانية وعينتها:

تضمن مجتمع الدراسة الباحثين والممارسين للبحث التربوي بسلطنة عمان وقد تكونت العينة النهائية للدراسة من (33) من الباحثين و(30) من الممارسين، وبالنسبة لعينة الباحثين فتمثلت في بعض الأكاديميين التربويين من جامعة السلطان قابوس وجامعة نزوى وبعض الكليات التطبيقية، أما عينة الممارسين فتمثلت في بعض الخبراء بوزارة التربية والتعليم والمديريات التعليمية ببعض محافظات السلطنة.

والمديرية العامة لتنمية الموارد البشرية. صحيح أن مؤسسات التعليم العالي وعلى رأسها جامعة السلطان قابوس تقوم بدور كبير في القيام بالبحوث التي تعالج قضايا تربوية والتي يساهم فيها منتسبون لوزارة التربية والتعليم سواء من طلاب الدراسات العليا بكلية التربية، أو من خلال الفرق البحثية التي تتشكل من هذه المؤسسات والوزارة.

ولذلك فإن سياسة التعليم تبنى على أساس التوجهات العليا لجلالة السلطان، وقرارات المجالس كمجلس الوزراء والدولة والشورى، وأن اعتماد وزارة التربية على البحث لا يأتي من أولوياتها في صنع السياسة التعليمية.

3- واقع العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان

من خلال العرض السابق لمؤسسات البحث التربوي ومؤسسات وآليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان يمكننا استخلاص بعض المؤشرات الأساسية التي يمكن من خلالها الحكم على واقع العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان ومن أبرز هذه المؤشرات ما يلي:

- لا توجد سياسة تعليمية مكتوبة في السلطنة، وإنما مجرد مجموعة من المبادئ التي يمكن استخلاصها والمتاثرة في الوثائق والإصدارات التي تتضمن المراسيم السلطانية والقوانين الوزارية واللوائح التربوية التي تحدد العمل في الوزارة والمديريات التابعة لها.

- لا توجد مراكز بحثية تربوية متخصصة تابعة للوزارة، وإنما يتولى مسؤولية البحث المكتب الفني للدراسات والتطوير والمديرية العامة لتنمية الموارد البشرية، وربما ينقص العاملون فيه التخصص الدقيق في البحث التربوي.

- يعاني الممارسين في الحقل التربوي من عدم وصول نتائج الدراسات والبحوث الذي يجريها المكتب الفني للدراسات والتطوير التابع للوزارة بسبب عدم نشر الوزارة لنتائج هذه البحوث للحقل التربوي (العلوي [24]، والناعبي، [22]).

- رغم الدور الذي تقوم به مؤسسات البحث التربوي في السلطنة

ج. أداة الدراسة

عمان؟ ولإجابة عن هذا السؤال تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني للحكم على درجة موافقة عينة الدراسة حيث تم حساب تكرار استجابات أفراد عينة الدراسة حسب درجة موافقتها (مرتفعة، متوسطة، منخفضة)، وحساب النسبة المئوية المتوسط الوزني لمدى تحقق كل عبارة، وقد تم اعتماد قاعدة التقريب الحسابي للأعداد الصحيحة لتحديد معيار الحكم على الاستجابة قام الباحث بتحديد طول خلايا المقياس (الحد الأدنى والأعلى) ثم حساب المدى $(3-1=2)$ ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المعيار للحصول على طول الفئة أي $(2/3 = 0.67)$ ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المعيار (بداية المعيار 1) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، ويفيد هذا الأسلوب في توضيح وتلخيص مدى موافقة الخبراء (الباحثين والممارسين) على كل عبارة بصفة عامة. ويوضح الجدول التالي ذلك:

جدول 1

المعيار المعتمد في تفسير درجة الممارسة

المتوسط	درجة التوافر
1 - 1.66	منخفضة
1.67 - 2.33	متوسطة
2.34 - 3	مرتفعة

وتفسير ذلك أن العبارة التي تقع بين (1 - 1.66) تعني درجة موافقة منخفضة بينما العبارة الواقعة بين (1.67 - 2.33) فتعني درجة موافقة متوسطة أما العبارة التي تقع بين (2.34 -

جدول 2

آراء الباحثين والممارسين في الآليات المقترحة

الآليات	المتوسط الوزني	%	درجة الموافقة	الترتيب
1 تطوير قاعدة بيانات بوزارة التربية والتعليم تتضمن البحوث التربوية المنشورة في المجالات التربوية المختلفة.	2.63	0.88	مرتفعة	5
2 حصر نتائج البحوث التربوية التي أجريت على المشكلات الواقعية وتحديد توصياتها الإجرائية وإمكانية الاستفادة منها.	2.59	0.86	مرتفعة	10
3 بناء قاعدة بيانات بحثية تربوية في وزارة التعليم العالي تتضمن الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بمؤسسات التعليم العالي.	2.73	0.91	مرتفعة	2
4 إنشاء صندوق لدعم البحث التربوي تحت إشراف كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي يشارك فيه المؤسسات المجتمعية ورجال الأعمال.	2.57	0.86	مرتفعة	11

3	مرتفعة	0.90	2.71	تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث التربوية وعدم اقتصرها على التمويل الحكومي.	5
1	مرتفعة	0.93	2.78	تبنى حوافز وجوائز مالية سنوية للأبحاث المتميزة لتوظيف المعرفة في مجالات التطوير التربوي.	6
12	مرتفعة	0.86	2.57	تسويق واستثمار البحوث التربوية بما يحقق العائد المادي للباحثين من حيث الترويج والتوزيع وتوفير التغذية الراجعة.	7
19	مرتفعة	0.82	2.47	دعم شبكات الاتصال بين الباحثين وصانعي السياسة التربوية.	8
9	مرتفعة	0.87	2.61	تشجيع الشراكة بين مؤسسات البحث التربوي وصناع القرار التعليمي.	9
13	مرتفعة	0.85	2.55	تبنى أسلوب فرق العمل بين مؤسسات البحث التربوي وصناع السياسة التعليمية.	10
18	مرتفعة	0.83	2.49	دعم بناء الثقة المتبادلة بين الباحثين وصناع السياسة التعليمية.	11
21	مرتفعة	0.82	2.45	تشكيل لجان مشتركة لمتابعة نتائج البحوث التربوية يكون أعضاؤها من الباحثين المتخصصين وصانعي القرار التعليمي بالوزارة.	12
15	مرتفعة	0.84	2.51	عقد لقاءات مشتركة بين الباحثين التربويين وصانعي القرارات والسياسات التعليمية لمناقشة أفكارهم واتجاهاتهم.	13
6	مرتفعة	0.88	2.63	تشجيع الاختلاف وحرية الرأي والنقد البناء بين الباحثين التربويين وصانعي القرارات والسياسات التعليمية.	14
24	مرتفعة	0.80	2.41	إنشاء قسم في مديرية التربية والتعليم بالمحافظات تكون وظيفته حصر الجهود البحثية ونتائجها مصحوبة بإجراءات توظيفها والاستفادة منها وتوصيلها إلى صانعي السياسة التربوية.	15
26	متوسطة	0.78	2.33	تشغيل الوحدات التنظيمية المهمة بالبحث التربوي بوزارة التربية والتعليم والتنسيق بينها (شعبة التخطيط التربوي - الإعلام التربوي - البحوث التربوية).	16
16	مرتفعة	0.84	2.51	تشكيل لجنة عليا لوضع خريطة بحثية للقضايا والمشكلات التربوية وثيقة الصلة بخطة التنمية الوطنية.	17
25	مرتفعة	0.79	2.37	تخصيص نافذة في البوابة التعليمية للحوار والاستفسار البحثي للرد عن تساؤلات الممارسين فيما يخص القضايا البحثية.	18
20	مرتفعة	0.82	2.47	تبنى معايير محددة لجودة البحوث التربوية من أجل تحسين نوعيتها.	19
7	مرتفعة	0.88	2.63	وضع رؤية مستقبلية بالاحتياجات البحثية وعمل دراسات مسحية لاحتياجات المجتمع والنظام التعليمي من البحوث التربوية.	20
17	مرتفعة	0.83	2.49	تشجيع مؤسسات التعليم العالي والجامعات على فتح برامج جديدة للمجستير والدكتوراه في التخصصات التربوية المختلفة.	21
23	مرتفعة	0.81	2.43	إشراك العاملين في المدارس من مديريين ومعلمين في تطوير الخريطة البحثية للقضايا والمشكلات التربوية الواقعية.	22
4	مرتفعة	0.88	2.65	الاستفادة من خبرات الجامعات العالمية في مجال البحوث التربوية.	23
8	مرتفعة	0.88	2.63	تنظيم مؤتمرات علمية سنوية لمناقشة القضايا والمشكلات التربوية ومستجدات العملية التعليمية.	24
14	مرتفعة	0.85	2.55	تدريب صناع القرار على مهارات توظيف نتائج البحوث التربوية في وضع السياسة التعليمية.	25
22	مرتفعة	0.82	2.45	تشجيع العاملين في المدارس على إجراء البحوث التربوية بالتعاون مع خبراء من كليات التربية.	26

البحوث التي يجريها باحثون من خارج مؤسساتهم باهتمامات المؤسسات التي تجرى فيها البحوث، ودراسة العلوي [24] التي أشارت إلى أن هناك بعض المعوقات التي تحد من الاستفادة من نتائج البحوث، ودراسة الشنفرى [26] التي أكدت نقص توافر مهارات توظيف البحوث التربوية في الممارسات الإدارية، وضعف مهارة الحصول على البحوث التربوية وقلة فهمها لدى مدرّاء المدارس، وأنه رغم الدور الذي تقوم به مؤسسات البحث

يتضح من الجدول (2) أن معظم العبارات جاءت بالمستوى المرتفع وهذا يعني موافقة عينة الدراسة بصفة عامة على هذه الإجراءات المقترحة لتفعيل دور البحث في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان. ولعل مرد ذلك هو الاقتناع بوجود قصور وضعف في العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية بالسلطنة، ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة عيسان وآخرون [23] التي أشارت إلى وجود تقدير متدني لصلة

السؤال الثالث لهذا البحث هو: " هل توجد فروق دالة إحصائياً بين الباحثين والممارسين في تفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام اختبار كا2 على عينة الدراسة لتقدير مدى اختلاف استجابات العينة طبقاً لطبيعة العمل (الباحثين والممارسين) وذلك على النحو التالي:

التربوي في السلطنة إلا أن الحقل التربوي قليلاً جداً ما يستفيد من نتائج هذه البحوث، فالبحوث التربوية تسير في واد والممارسات الفعلية في الحقل التربوي تسير في واد آخر، وتأسيساً على ذلك يمكن تفسير درجة الموافقة العالية لعينة الدراسة على الآليات المقترحة لتفعيل العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية.

• نتائج السؤال الثالث ومناقشتها:

جدول 3

الفروق بين تقديرات العينة طبقاً لطبيعة العمل (باحثين وممارسين) باستخدام اختبار (كا2)

م	العبرة	الاستجابة		الدالة
		الباحثين (التكرار)	الممارسين (التكرار)	
1	تطوير قاعدة بيانات بوزارة التربية والتعليم تتضمن البحوث التربوية المنشورة في المجالات التربوية المختلفة.	20	22	0.28
		13	8	غير دالة
		0	0	
2	حصر نتائج البحوث التربوية التي أجريت على المشكلات الواقعية وتحديد توصياتها الإجرائية وإمكانية الاستفادة منها.	21	21	0.58
		11	7	غير دالة
		1	2	
3	بناء قاعدة بيانات بحثية تربوية في وزارة التعليم العالي تتضمن الانتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بمؤسسات التعليم العالي.	24	21	0.81
		9	9	غير دالة
		0	0	
4	إنشاء صندوق لدعم البحث التربوي تحت إشراف كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي يشارك فيه المؤسسات المجتمعية ورجال الأعمال.	20	17	0.75
		13	13	غير دالة
		0	0	
5	تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث التربوية وعدم اقتصرها على التمويل الحكومي.	24	23	0.72
		9	7	غير دالة
		0	0	
6	تبنى حوافز وجوائز مالية سنوية للأبحاث المتميزة لتوظيف المعرفة في مجالات التطوير التربوي.	25	25	0.46
		8	5	غير دالة
		0	0	
7	تسويق واستثمار البحوث التربوية بما يحقق العائد المادي للباحثين من حيث الترويج والتوزيع وتوفير التغذية الراجعة.	17	22	0.08
		16	8	غير دالة
		0	0	
8	دعم شبكات الاتصال بين الباحثين وصانعي السياسة التربوية.	15	15	0.72
		18	15	غير دالة
		0	0	
9	تشجيع الشراكة بين مؤسسات البحث التربوي وصناع القرار التعليمي.	18	32	0.06
		15	7	غير دالة
		0	0	

0.02	5.04	22	15	موافق بشدة	10	تبنى أسلوب فرق العمل بين مؤسسات البحث التربوي وصناع السياسة التعليمية.
دالة		8	18	موافق		
		0	0	غير موافق		
0.01	5.92	21	13	موافق بشدة	11	دعم بناء الثقة المتبادلة بين الباحثين وصناع السياسة التعليمية.
دالة		9	20	موافق		
		0	0	غير موافق		
0.32	2.38	18	15	موافق بشدة	12	تشكيل لجان مشتركة لمتابعة نتائج البحوث التربوية يكون أعضاؤها من الباحثين المتخصصين وصانعي القرار التعليمي بالوزارة.
غير دالة		10	17	موافق		
		2	1	غير موافق		
0.46	1.55	18	16	موافق بشدة	13	عقد لقاءات مشتركة بين الباحثين التربويين وصانعي القرارات والسياسات التعليمية لمناقشة أفكارهم واتجاهاتهم.
غير دالة		12	16	موافق		
		0	1	غير موافق		
0.62	0.25	20	20	موافق بشدة	14	تشجيع الاختلاف وحرية الرأي والنقد البناء بين الباحثين التربويين وصانعي القرارات والسياسات التعليمية.
غير دالة		10	13	موافق		
		0	0	غير موافق		
0.24	2.86	15	18	موافق بشدة	15	إنشاء قسم في مديرية التربية والتعليم بالمحافظات تكون وظيفته حصر الجهود البحثية ونتائجها مصحوبة بإجراءات توظيفها والاستفادة منها وتوصيلها إلى صانعي السياسة التربوية.
غير دالة		9	13	موافق		
		6	2	غير موافق		
0.62	0.96	11	11	موافق بشدة	16	تنشيط الوحدات التنظيمية المهتمة بالبحث التربوي بوزارة التربية والتعليم والتنسيق بينها (شعبة التخطيط التربوي - الإعلام التربوي - البحوث التربوية).
غير دالة		19	21	موافق		
		0	1	غير موافق		
0.49	1.41	14	20	موافق بشدة	17	تشكيل لجنة عليا لوضع خريطة بحثية للقضايا والمشكلات التربوية وثيقة الصلة بخطة التنمية الوطنية.
غير دالة		14	12	موافق		
		2	1	غير موافق		
0.76	0.09	12	12	موافق بشدة	18	تخصيص نافذة في البوابة التعليمية للحوار والاستفسار البحثي للرد عن تساؤلات الممارسين فيما يخص القضايا البحثية.
غير دالة		18	21	موافق		
		0	0	غير موافق		
0.28	2.56	18	14	موافق بشدة	19	تبنى معايير محددة لجودة البحوث التربوية من أجل تحسين نوعيتها.
غير دالة		12	18	موافق		
		0	1	غير موافق		
0.28	1.15	22	20	موافق بشدة	20	وضع رؤية مستقبلية بالاحتياجات البحثية وعمل دراسات مسحية لاحتياجات المجتمع والنظام التعليمي من البحوث التربوية.
غير دالة		8	13	موافق		
		0	0	غير موافق		
0.03	4.69	20	13	موافق بشدة	21	تشجيع مؤسسات التعليم العالي والجامعات على فتح برامج جديدة للماجستير والدكتوراه في التخصصات التربوية المختلفة.
دالة		10	20	موافق		
		0	0	غير موافق		
0.13	4.06	18	12	موافق بشدة	22	إشراك العاملين في المدارس من مديريين ومعلمين في تطوير الخريطة البحثية للقضايا والمشكلات التربوية الواقعية.
غير دالة		12	20	موافق		
		0	1	غير موافق		
0.78	0.07	19	22	موافق بشدة	23	الاستفادة من خبرات الجامعات العالمية في مجال البحوث التربوية.
غير دالة		11	11	موافق		
		0	0	غير موافق		
0.02	7.89	22	21	موافق بشدة	24	تنظيم مؤتمرات علمية سنوية لمناقشة القضايا والمشكلات التربوية

دالة	4	12	موافق	ومستجدات العملية التعليمية.
	4	0	غير موافق	
0.01	23	15	موافق بشدة	25 تدريب صناع القرار على مهارات توظيف نتائج البحوث التربوية في وضع السياسة التعليمية.
دالة	7	18	موافق	
	0	0	غير موافق	
0.11	17	12	موافق بشدة	26 تشجيع العاملين في المدارس على إجراء البحوث التربوية بالتعاون مع خبراء من كليات التربية.
غير دالة	13	21	موافق	
	0	0	غير موافق	

أوضاع التعليم أو تطويرها في المجتمع.

- أن صناعة السياسة التعليمية عملية علمية حيث تمر بخطوات تتسق مع خطوات المنهج العلمي في البحث والتفكير لاسيما وأنها في النهاية عملية تؤدي إلى صنع قرارات إصلاحية أو تطويرية تتعلق ببعض أوكل عناصر النظام التعليمي.

- أن العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية علاقة جدلية تبادلية فالباحثين قد يحتاجون إلى صانعي السياسة لتمويل بحوثهم أحيانا ولكي ترى بحوثهم الواقع أحيانا أخرى، وعلى الجانب الآخر يحتاج صانعو السياسات إلى الباحثين لجعل سياساتهم منطقية وشرعية ولتدعيمها.

- أن توظيف نتائج البحوث التربوية ومشاركتها في صنع السياسات التربوية يجعلها أكثر مصداقية وارتباطا بالإمكانات المادية والبشرية.

- يمكن أن يحقق البحث التربوي أكبر قدر من الاستفادة لو أن الباحثين التربويين استطاعوا أن يكتبوا بحوثهم بلغة مبسطة يمكن لغير المتخصصين أن يستفيدوا منها خاصة وأن صناع السياسة كثيرا ما يكونون من غير المتخصصين في البحوث التربوية وأحيانا غير مرتبطين بها.

ثانيا: نتائج مشتقة من الدراسة التحليلية لواقع العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة بالسلطنة.

- لا توجد سياسة تعليمية مكتوبة في السلطنة، وإنما مجرد مجموعة من المبادئ التي يمكن استخلاصها والمتاثر في الوثائق والإصدارات التي تتضمن المراسيم السلطانية والقوانين الوزارية واللوائح التربوية التي تحدد العمل في الوزارة والمديريات التابعة لها.

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق دالة إحصائيا بين فئة الباحثين والممارسين في درجة الموافقة على معظم عبارات الاستبانة مما يعني اتفاقهم على كونها آليات مقترحة ذات أهمية في تفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان باستثناء خمس عبارات فقط وهي العبارات أرقام (10، 11، 21، 24، 25) حيث جاءت درجة الموافقة عليها جميعا لصالح فئة الممارسين بوصفها إجراءات ضرورية لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان، وهي على الترتيب: تبني أسلوب فرق العمل بين مؤسسات البحث التربوي وصناع السياسة التعليمية، ودعم بناء الثقة المتبادلة بين الباحثين وصناع السياسة التعليمية، وتشجيع مؤسسات التعليم العالي والجامعات على فتح برامج جديدة للماجستير والدكتوراه في التخصصات التربوية المختلفة، وتنظيم مؤتمرات علمية سنوية لمناقشة القضايا والمشكلات التربوية ومستجدات العملية التعليمية، وتدريب صناع القرار على مهارات توظيف نتائج البحوث التربوية في وضع السياسة التعليمية.

ملخص نتائج البحث

توصلت الدراسة حتى الآن إلى مجموعة من النتائج المهمة المشتقة من الإطار النظري والدراسة التحليلية لواقع العلاقة بين البحث التربوي والسياسة التعليمية في سلطنة عمان، علاوة على نتائج الدراسة الميدانية، ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولا: نتائج مشتقة من مراجعة أدبيات الدراسة:

- أن السياسة التعليمية هي الخطوط العريضة والمبادئ والقوانين التي توجه مسار النظام التعليمي وتحكم حركته، والتي يتم الاسترشاد بها خلال عملية صنع القرارات التعليمية لإصلاح

على كونها اجراءات مقترحة ذات أهمية في تفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان.

القسم الثالث: الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان:

انطلاقاً من أن البحوث التربوية تسهم في تطوير الفكر التربوي وتقديم حلول منطقية للمشكلات التعليمية، بل تعتبر القوة المحركة وراء القرار التربوي ورسم السياسة التعليمية وبالرغم مما يعاينه البحث التربوي في سلطنة عمان من غياب فلسفة واضحة له أو مركز متخصص فيه، وخضوع أولويات اختباره لقيود الإمكانيات المادية والتعقيدات الإدارية، والتحديات التي تواجه الباحثين التربويين، واقتصر جهودهم وطموحهم في الحصول على الدرجة العلمية أكثر من إعطائهم الأولوية لاختيار موضوعات تخدم قضايا تربوية ملحة بصورة وظيفية، وتأسيساً على ما سبق يمكن طرح مجموعة من الآليات المقترحة لتفعيل دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان على النحو التالي:

6. الآليات المقترحة

1. بناء قاعدة بيانات للبحث التربوي ورصد فعاليتها مع الواقع التربوي وذلك من خلال:
 - بناء قاعدة بحثية بوزارة التربية والتعليم تتضمن البحوث المنشورة في دوريات محكمة، مؤتمرات علمية، كتب مؤلفة منشورة، رسائل الماجستير والدكتوراه وبراءات الاختراع المسحية، وحصر كافة الجهود البحثية على مستوى السلطنة وتصنيفها وتحديد أوجه الاستفادة منها.
 - حصر نتائج البحوث التربوية التي أجريت على المشكلات الواقعية وتحديد توصياتها الإجرائية وإمكانية الاستفادة منها.
 - بناء قاعدة بحثية على مستوى مؤسسات التعليم العالي والاستفادة من شبكات المعلومات والتجهيزات العلمية بها.
2. دعم الموارد المالية للبحوث التربوية لكل من وزارة التربية والتعليم ومؤسسات التعليم العالي ومراكز البحوث المتخصصة:
 - إنشاء صندوق لدعم البحث التربوي تحت إشراف كل من وزارة

- لا توجد مراكز بحثية تربوية متخصصة تابعة للوزارة، وإنما يتولى مسؤولية البحث المكتب الفني للدراسات والتطوير والمديرية العامة لتنمية الموارد البشرية، وربما ينقص العاملون فيه التخصص الدقيق في البحث التربوي.

- يعاني الممارسين في الحقل التربوي من عدم وصول نتائج الدراسات والبحوث الذي يجريها المكتب الفني للدراسات والتطوير التابع للوزارة بسبب عدم نشر الوزارة لنتائج هذه البحوث للحقل التربوي.

- رغم الدور الذي تقوم به مؤسسات البحث التربوي في السلطنة إلا أن الحقل التربوي قليلاً جداً ما يستفيد من نتائج هذه البحوث، فالبحوث التربوية تسير في واد والممارسات الفعلية في الحقل التربوي تسير في واد آخر.

ثالثاً: نتائج مشتقة من الدراسة الميدانية لواقع العلاقة بين البحث التربوي وصنع السياسة بالسلطنة:

1- أن معظم العبارات جاءت بالمستوى المرتفع وهذا يعني موافقة عينة الدراسة بصفة عامة على الإجراءات المقترحة لتفعيل دور البحث في صنع السياسة التعليمية بسلطنة عمان ومن أبرزها:

- تطوير قاعدة بيانات بوزارة التربية والتعليم تتضمن البحوث التربوية المنشورة في المجالات التربوية المختلفة.
 - بناء قاعدة بيانات بحثية تربوية في وزارة التعليم العالي تتضمن الإنتاج العلمي لأعضاء هيئة التدريس والباحثين بمؤسسات التعليم العالي.
 - تشجيع مشاركة القطاع الخاص في تمويل البحوث التربوية وعدم اقتصرها على التمويل الحكومي.
 - تنظيم مؤتمرات علمية سنوية لمناقشة القضايا والمشكلات التربوية ومستجدات العملية التعليمية.
 - تبنى حوافز وجوائز مالية سنوية للأبحاث المتميزة لتوظيف المعرفة في مجالات التطوير التربوي.
- 2- لا توجد فروق دالة إحصائية بين فئة الباحثين والممارسين في درجة الموافقة على معظم عبارات الاستبانة مما يعني اتفاقهم

التربية والتعليم يشارك فيه المؤسسات المجتمعية ورجال الأعمال.

- الاستقلالية المالية لوحدات البحوث وتقديم الدعم المالي الكافي للبحوث ونشرها وتقديم نتائجها الإجرائية لصناعي السياسات التربوية والعمل كسماسرة للمعرفة.

- دعم مشاركة رأس المال الخاص في تمويل البحوث التربوية وعدم اقتصرها على التمويل الحكومي.

- تبنى حوافز وجوائز مالية سنوية للأبحاث المتميزة لتوظيف المعرفة في مجالات التطور التربوي.

- تسويق واستثمار البحوث التربوية بما يحقق العائد المادي للباحثين من حيث الترويج والتوزيع وتوفير التغذية الراجعة

3. تبنى استراتيجيات محددة قابلة للتنفيذ وداعمة لربط البحث التربوي بصناعة السياسة التربوية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة وما توصلت إليه الأدبيات المعاصرة بحيث تعمل في تكاملها في تحقيق الربط بين نتائج البحوث التربوية وصناعة القرار التربوي المرتبط بصنع السياسات التعليمية لزيادة ربط البحث التربوي بصناعة السياسة التربوية، ومن أبرزها:

- إستراتيجية نشر المعرفة: يكون الباحث وسيطا معرفيا وعليه يتلقى تدريباً حول مهارات الاتصال لنشر المعرفة للمستفيدين منها.

- إستراتيجية شبكات الاتصال: ضرورة وجود مناخ تنظيمي يسمح بتجربة تدفق المعلومات مع وجود حد أدنى من التمويل لدعم شبكات الاتصال بين الباحثين وصناعة السياسة التربوية.

- إستراتيجية المشاركة: إجراءات البحوث التي تستجيب وتتفاعل مع أسئلة صناعي السياسة بحيث تشجع تقسيم العمل بين صناعي القرار السياسي والباحثين.

- رابعا: إستراتيجية إنتاج المعرفة: التأثير والحوار المتبادل بين الباحثين وصناع السياسة يؤدي إلى إنتاج معرفة جديدة ويصبح البحث إحدى عمليات صنع السياسة واعتبار صنع السياسة نشاطا بحثيا

4. بناء علاقة ثقة متبادلة وحوار متواصل بين الباحثين

وصناعي السياسة التعليمية من خلال:

- إزالة عدم التوافق بين اهتمامات الباحثين ورؤى صناعي السياسات التعليمية، لتسهيل الوصول إليهم وربما أن معظم الباحثين يعملون في أماكن لا تساعدهم للوصول إلى مكانة تؤهلهم المشاركة في صنع القرار وبالتالي لا تخدم السياسة التعليمية أو إحداث أي تغيير تربوي.

- إزالة الفكر السيادي وإحساس صناعي القرار المرتبطة بالسياسة التعليمية بان تقديم نتائج البحوث تدخل في صميم عملهم فقط دون مشاركة.

- تشكيل لجان مشتركة لمتابعة نتائج البحوث التربوية يكون أعضائها من الباحثين المتخصصين وصناعي القرار التعليمي بالوزارة.

- عقد لقاءات مشتركة بين الباحثين التربويين وصناعي القرارات والسياسات التعليمية لمناقشة أفكارهم واتجاهاتهم والمساندة الفكرية وتشجيع الاختلاف وحرية الرأي والنقد وإثارة الأسئلة المتبادلة بين الباحثين.

5. إيجاد بيئة تنظيمية تعمل على تنسيق جهود الباحثين وتحقيق درجة من التماسك والترابط بين مؤسسات البحث التربوي بالسلطنة وذلك من خلال:

- إنشاء قسم في مديرية التربية والتعليم بالمحافظات تكون وظيفة حصر الجهود البحثية ونتائجها مصحوبة بإجراءات توظيفها والاستفادة منها وتوصيلها إلى صناعي السياسة التربوية.

- تنشيط الوحدات التنظيمية المعاونة بوزارة التربية والتعليم والتنسيق بينها (شعبة التخطيط التربوي- الإعلام التربوي- البحوث والمتابعة).

- تشكيل لجنة عليا لبناء الخطط البحثية. وثيقة الاتصال بخطط التنمية مع استحداث وظيفة " مستشار بحوث " لكل لجنة فرعية بها.

6. نشر ثقافة توظيف البحوث التربوية في عمليات التطوير بين جميع العاملين بوزارة التربية والتعليم واستشعار أهميتها من

التربية والتعليم يشارك فيه المؤسسات المجتمعية ورجال الأعمال.

- الاستقلالية المالية لوحدات البحوث وتقديم الدعم المالي الكافي للبحوث ونشرها وتقديم نتائجها الإجرائية لصناعي السياسات التربوية والعمل كسماسرة للمعرفة.

- دعم مشاركة رأس المال الخاص في تمويل البحوث التربوية وعدم اقتصرها على التمويل الحكومي.

- تبنى حوافز وجوائز مالية سنوية للأبحاث المتميزة لتوظيف المعرفة في مجالات التطور التربوي.

- تسويق واستثمار البحوث التربوية بما يحقق العائد المادي للباحثين من حيث الترويج والتوزيع وتوفير التغذية الراجعة

3. تبنى استراتيجيات محددة قابلة للتنفيذ وداعمة لربط البحث التربوي بصناعة السياسة التربوية في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة وما توصلت إليه الأدبيات المعاصرة بحيث تعمل في تكاملها في تحقيق الربط بين نتائج البحوث التربوية وصناعة القرار التربوي المرتبط بصنع السياسات التعليمية لزيادة ربط البحث التربوي بصناعة السياسة التربوية، ومن أبرزها:

- إستراتيجية نشر المعرفة: يكون الباحث وسيطا معرفيا وعليه يتلقى تدريباً حول مهارات الاتصال لنشر المعرفة للمستفيدين منها.

- إستراتيجية شبكات الاتصال: ضرورة وجود مناخ تنظيمي يسمح بتجربة تدفق المعلومات مع وجود حد أدنى من التمويل لدعم شبكات الاتصال بين الباحثين وصناعة السياسة التربوية.

- إستراتيجية المشاركة: إجراءات البحوث التي تستجيب وتتفاعل مع أسئلة صناعي السياسة بحيث تشجع تقسيم العمل بين صناعي القرار السياسي والباحثين.

- رابعا: إستراتيجية إنتاج المعرفة: التأثير والحوار المتبادل بين الباحثين وصناع السياسة يؤدي إلى إنتاج معرفة جديدة ويصبح البحث إحدى عمليات صنع السياسة واعتبار صنع السياسة نشاطا بحثيا

4. بناء علاقة ثقة متبادلة وحوار متواصل بين الباحثين

خلال:

بوزارة التربية والتعليم.

- تخصيص نافذة في البوابة التعليمية للحوار والاستفسار البحثي للرد عن تساؤلات الممارسين فيما يخص بالقضايا البحثية. وثيقة الصلة بالسياسات التعليمية.

- تنظيم ندوات لمعايير جودة البحوث التربوية وتحسين نوعيتها وتحسين العلاقة الاتصالية بين الممارسين والعاملين بالحقل التربوي.

- فتح قنوات اتصال جديدة بين مراكز البحوث ومراكز اتخاذ القرار وصناعي السياسات التربوية تزيد من فعالية التبادل المعلوماتي بينهم.

7. ارتباط الخطط البحثية باحتياجات الواقع التربوي من خلال:

- وضع رؤية مستقبلية بالاحتياجات البحثية وعمل دراسات مسحية لاحتياجات المجتمع والنظام التعليمي من البحوث التربوية مع توفير كافة الإمكانيات لنجاحها وتنفيذها مرحليا.

- تشجيع نظام الفرق البحثية من مراكز البحوث والوزارة والجامعات ودعمها ماديا ومعنويا.

- تشجيع مؤسسات التعليم العالي والجامعات على فتح برامج جديدة للمجستير والدكتوراه في التخصصات التربوية المختلفة.

- مراعاة عند إعداد الخطة البحثية مشاركة كافة أجهزة البحث العلمي التربوي وعلى كافة المستويات وإدماج المعلمين في بناءها.

- تفعيل الاتفاقات الثقافية والاستفادة من خبرات الجامعات العالمية في مجال البحوث التربوية وإمكانية الاستفادة منها.

- تنظيم مؤتمرات علمية وتقديم الدعم اللازم لبحوثها واستثمار تطبيقاتها.

- في إطار العمل على توافر القدرات والمهارات البشرية المؤهلة لتوظيف البحوث التربوية يتم تأهيل صناعي القرارات التربوية وتدريبهم على مهارات البحث التربوي وإمكان الاستفادة منها.

- توفير مراكز بحثية داخل بعض المدارس لتوفير بيئة يمكن التطبيق وتجريب الأفكار الجديدة.

- تبني فكرة الإشراف المشترك بين الجامعات ومراكز البحوث

المراجع

أ. المراجع العربية

[2] مطاوع، إبراهيم عصمت (2000). السياسة التعليمية في إطار الإصلاح الاقتصادي. مجلة التربية المعاصرة. 7 (56).

[4] مطر، سيف الإسلام (1986). العلاقة بين البعث التربوي وصنع السياسة التعليمية - دراسة تحليلية لبعض عوامل الانفصال أو الاتصال" مجلة دراسات تربوية.

[5] جمال الدين، نادية (1988). منهجية تقويم السياسة التعليمية. ندوة منهجية تقويم السياسات العامة. المنعقدة بالقاهرة في الفترة من 13 - 15 إبريل، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة.

[6] عبد الموجود، محمد عزت (1992). "حدود القدرة والإحباط في سياسات التعليم في الدول النامية. ندوة نحو تربية أفضل لتلميذ المرحلة الابتدائية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي. مركز البحوث التربوية، الدوحة، جامعة قطر.

[7] بكر، عبد الجواد (2002). السياسات التعليمية وصنع القرار. دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية.

[8] أبو كليلة، هادية محمد (2001). البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية (بحوث ودراسات). الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا للطباعة.

[9] عبد الدائم، عبد الله (1991). نحو فلسفة تربوية عربية. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

[10] الحربي، سعود هلال (2007). السياسة التعليمية، مفاهيم وخبرات. الرياض، العبيكان.

- [11] كمال، نادية يوسف (2001). اتجاهات حديثة في صنع السياسة التعليمية. مجلة مستقبل التربية العربية، مج 7، ع 20.
- [12] مطر، سيف الإسلام (1989) ربط البحث التربوي بصنع السياسة التعليمية - دراسة تحليلية لبعض الأدوار والممارسات، مجلة دراسات تربوية. ج ٢٠.
- [13] بيومي، عبد الله (2002). تطوير إجراء البحوث التربوية في مجال تعليم الكبار تصور مقترح. مجلة البحث التربوي، ١(٢).
- [15] العطار، سلامة وعبد الفتاح، سعيد (1992). البحث التربوي وعملية صنع القرار ورسم السياسة في ج. م. ع. دراسة تحليلية نقدية. المؤتمر الثاني عشر بعنوان السياسات التعليمية في الوطن العربي، رابطة التربية الحديثة بالتعاون مع كلية التربية - جامعة المنصورة.
- [16] المعمري، عائشة (2006). تصور مقترح لتنظيم مؤسسات البحث التربوي بسلطنة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
- [17] وزارة التعليم العالي (2012). الهيكل التنظيمي لوزارة التعليم العالي، سلطنة عمان. من موقع الوزارة www.mohe.gov.om
- [18] مجلس البحث العلمي (2008). الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي بسلطنة عمان. مسقط. مجلس البحث العلمي.
- [19] جامعة السلطان قابوس (2012). من موقع الكلية www.squ.edu.om/college~education
- [20] جامعة السلطان قابوس (2011). البحث العلمي في جامعة السلطان قابوس (1986-209). مسقط، جامعة السلطان قابوس.
- [21] اليافعي، سالم بن علي (2002). تطور السياسات التربوية في التعليم العام في سلطنة عمان ما بين 1970-2001. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك.
- [22] الناعبي، رحمة (2005). دور البحث التربوي في الممارسات الإدارية بالمؤسسة التعليمية في سلطنة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.
- [23] عيسان، صالحه وعطاري، عارف والحارثي، عائشة (2005). أولويات البحث التربوي في سلطنة عمان. مسقط. جامعة السلطان قابوس.
- [24] العلوي، سالم بنت محمد بن مبارك (2009). إسهام البحث التربوي في تطوير الإدارة التربوية بسلطنة عمان من وجهة نظر الباحثين والممارسين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السلطان قابوس.
- [25] الفارسي، عبدالله بن علي بن محمد (2011). تطوير آليات صنع السياسة التعليمية في سلطنة عمان في ضوء خبرات بعض الدول. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة. مصر.
- [26] الشنفرى، أسماء (2012). مهارات توظيف البحوث التربوية في الممارسات الإدارية ودرجة توافرها لدى مديري المدارس الحكومية ومساعدتهم في سلطنة عمان. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السلطان قابوس.
- [27] جامعة السلطان قابوس (2013). كلية التربية. تاريخ الاسترجاع 2013/3/1. <http://www.squ.edu.om/tabid/706/language/en-US/Default.aspx>
- [28] وزارة التعليم العالي (2013). الهيكل التنظيمي للوزارة. تاريخ الاسترجاع 2013/3/1.

ب. المراجع الاجنبية

- [1] Bell, L. & Stevenson, H. (2006). *Education Policy: Process, Themes and Impact*. New York: Routledge.
- [3] Blakemore, K. (2003). *Social policy: an introduction*. London: open university press.
- [14] Cohen, L., et al (2007). *Research Methods in Education*. New York: Routledge.
- http://www.mohe.gov.om/OrganizationalStructure.aspx
- [29] شيبان، أمة اللطيف بنت شرف (2008). *دليل تنظيم الجهاز الإداري للدولة بسلطنة عمان*. مسقط. معهد الادارة العامة.
- [30] عبد الكريم، نهى (٢٠٠٩). *صنع القرار في السياسة التعليمية- الأطراف الفاعلة والآليات*. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

PROPOSED MECHANISMS TO ACTIVATE THE ROLE OF EDUCATIONAL RESEARCH IN EDUCATIONAL POLICY- MAKING AT THE SULTANATE OF OMAN FROM THE STANDPOINT OF RESEARCHERS AND PRACTITIONERS

YASSER F.H. AL MAHDY
Ain Shams University
Sultan Qaboos University

RASHID AL FAHDI
Sultan Qaboos University

MOHAMED LASHIN
Sultan Qaboos University

ABDULLA SHANFRI
Sultan Qaboos University

***Abstract_** The study aimed to analyze the relationship between educational research and educational policy-making process, furthermore to identify the reality of educational policy in the Sultanate of Oman and the role of educational research in making it, and introducing proposed mechanisms for activating the role of educational research in educational policy-making in the Sultanate of Oman. The sample include (63) of the experts (33) of them are researchers and (30) are practitioners at the Ministry of Education. the results include: (1) there are no written educational policy in the Sultanate of Oman, (2) there are no research centers, but the Technical Office for Studies in the ministry of education, (3) practitioners in the field of education complain with non-arrival of the results of studies and research to them, as to the field of education is very little benefit from the results of educational research. The results had been interpreted and a set of proposed mechanisms for activating the role of educational research in educational policy-making process in the Sultanate of Oman were introduced.*

***Keywords:** Educational Research, Educational Policy, Educational Administration.*